مجلة العلوم الإنسانية
بحوث اقتصادية
العدد31- جوان 2009، المجلد ب، ص.ص.229- 250

الإشكالية الغذائية للدول النامية؛ طبيعتها، تجلياتها وأسبابها - حالة الجزائر -

ملخص

اختلفت النظرة لطبيعة المشكلة الغذائية للدول النامية، مما أدى لاختلاف المفاهيم المستخدمة للتعبير عنها.

يهدف المقال لتقديم هذه المفاهيم، تحليلها وتحديد طبيعة المشكلة ضمن كل مفهوم منها، لنتبنى المفهوم الأكثر تعبيرا عن أبعاد المشكلة وخطورتها والمتمثل في مفهوم التبعية الغذائية. نحاول تطبيق هذا المفهوم على حالة الجزائر، فنبين تجليات المشكلة وأسبابها.

أ. زعيبط نور الدين
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

Résumé

Le problème alimentaire des pays en développement est posé sous différentes natures. Par conséquent, diverses notions sont utilisées pour l'exprimer.

Cet article tente de présenter ces notions, les analyser et définir la nature de la question dans chacune d'elles, afin d'adopter la notion qui en exprime, le mieux, les dimensions et la gravité, à savoir la dépendance alimentaire. Cette notion nous l'appliquons à l'Algérie pour montrer les apparences et les causes du problème.

مقدمة

لقد اختلفت النظرة لطبيعة المشكلة الغذائية وهو ما جعل المفاهيم الموضوعة للتعبير عنها تتعدد وتختلف. سوف نتطرق بالتحليل والمناقشة لهذه المفاهيم لنتبنى المفهوم الذي نراه أكثر تعبيرا ودلالة عن المشكلة. ضمن هذا التبني نحاول تبيان تجليات المشكلة الغذائية وأسبابها في الجزائر.

1.طبيعة المشكلة الغذائية للدول النامية.

1.1. تحليل ومناقشة مفاهيم الإشكالية الغذائية للدول النامية .

1.1.1.الاكتفاء الذاتي الغذائي: يعرف "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"[1]

لقد وجهت لهذا التعريف مجموعة من التحفظات أهمها:

- تحديد مستوى الاكتفاء الذاتي؛ هل يكون عند

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2009

الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية، أم عند الحد المتوسط، أو عند الحد الأعلى؟

إن الطلب على الغذاء يرتبط بمستوى الدخل في البلد، فكلما زاد متوسط الدخل الفردي للبلد كلما كان منطقيا أن يتحسن مستوى المعيشة ويزيد مستوى الطلب على الغذاء إلى مستويات أعلى. وهذا ما يجعل الاكتفاء الذاتي الغذائي قضية نسبية في رأي البعض.

- رغم نبل الغاية من الاكتفاء الذاتي الغذائي فإن تحقيقه في غالب الأحيان يعتبر صعبا؛ فالاكتفاء الذاتي الغذائي يتوقف بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية المتاحة كالأراضي والمياه والظروف المناخية، إلى جانب توفر المهارات والتقنيات الحديثة لدى المزارعين. إن كل هذه الشروط غير متوفرة بما يحقق الاكتفاء الذاتي والقضاء على الاعتماد على الخارج للدول النامية.

- ولاعتبارات تتعلق بالعولمة الاقتصادية وكل ما جراها من تحرير للتبادل التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة، فإن البعض يرى أن القرارات الرشيدة تتمثل في تلك التي تعتبر التكلفة الدنيا هي التي تحدد مدى الاعتماد على الإنتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج.

من جهتنا فإن دعمنا أو رفضنا لسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي يتوقف على الأهداف والمشاكل التي يراد تحقيقها أو دفعها بإتباع هذه السياسة.

ومن الأهداف الرئيسة لهذه السياسة نجد السعي لتخصيص الموارد المالية الشحيحة المتاحة لتحقيق تنمية صناعية وبناء قاعدة تحتية هيكلية تخدم وتسرع عملية التنمية المنشودة، بدل تخصيصها لاستيراد الغذاء.

أما أكبر مشكلة يراد دفعها بسياسة الاكتفاء الذاتي فتكمن في الدفاع عن حرية القرارات السياسة وحماية السيادة الوطنية. إن الوقائع تثبت أن الغذاء سلاح في أيدي الدول الكبرى يستخدم للتأثير على قرارات الدول النامية والضغط عليها لتنفيذ خططها وتحقيق مآربها وهذا منذ القدم، حتى حليب الأطفال أستخدم في هذا الاتجاه.

لكل ما سبق نعتبر أن الاكتفاء الذاتي خيار جدير بالإتباع, وإذا كانت هناك أسباب موضوعية تحول دون تحقيقه في الوقت الراهن فذلك لا يعني إسقاطه على الإطلاق من الحسبان. قد نرسم أهدافا دونه لسياستنا الزراعية مادمنا لا نملك الأسباب التي تمكننا من تحقيقه لكننا لا نتنكر لفائدته ونبله.

ونفهم بالاكتفاء الذاتي الغذائي، تمكن البلد من سد نسبة عالية من حاجياته الغذائية الأساسية بالاعتماد على إنتاجه الزراعي المحلي.

إن مفهوم الاكتفاء الذاتي يرتبط بمفهوم التبعية الغذائية ويتكامل معه، وعليه سوف ننتقل للتعريف بمفهوم التبعية الغذائية، الأمر الذي يعمق فهمنا لمشكل الغذاء وقضية الاكتفاء الذاتي الغذائي.

2.1.1. التبعية الغذائية: وتدل على مدى اعتماد البلد أو القطر على الخارج (الاستيراد) في توفير الغذاء لسكانه. فكلما زاد الاعتماد على الاستيراد في تلبية الحاجيات الغذائية للمواطنين كلما كان البلد أو القطر أكثر تبعية والعكس صحيحا. وتقاس التبعية الغذائية للوطن أو القطر بمدى إسهام الإنتاج الغذائي المحلي في تغطية

غذاء سكانه.

من خلال تبيان مفهوم التبعية الغذائية يتضح أن التبعية الغذائية تمثل وجه آخر للمسألة الغذائية، فإذا كانت هي تمثل الوجه السلبي للسياسة الغذائية، فإن الاكتفاء الذاتي يمثل الوجه الإيجابي لها، وحيثما تحقق المفهوم الأول في مكان ما، فذلك يعني انتفاء المفهوم الثاني في نفس المكان.

إن التبعية الغذائية أو الاكتفاء الذاتي الغذائي لا يخرجا من أن يكونا أمرا نسبيا لا مطلقا. فإذا اتخذا هدفا للسياسة الغذائية، فذلك لا يعني إطلاقا تحقيق اكتفاء تام أو استقلالية مطلقة. إنه لا يوجد الأبيض أو الأسود فقط، فبين اللونين حالات كثيرة. فإذا كنا نبغي لأبنائنا تحقيق العلامة الكاملة في نجاحاتهم فذلك لا يعني أن نتيجة 60 في المائة تعني الفشل.

إن مطلب الاكتفاء الذاتي أو القضاء على التبعية الغذائية، يمكن اعتبارهما أداتين لقياس فعالية البلد أو القطر في تحقيق أهدافه السياسة الغذائية والزراعية. فكلما زادت نسبة الاكتفاء أو قلت نسبة التبعية أعتبر ذلك نجاحا والعكس صحيحا.

إذا كنا دافعنا عن المفهومين السابقين اللذين يتكاملان فينبغي كذلك أن نفهم البدائل التي تقدم بخصوص المفهومين. ومن المفاهيم التي شاع استخدامها نجد مفهوم الأمن الغذائي قد احتل الصدارة. فما مضمون هذا المفهوم وأهدافه؟

3.1.1. الأمن الغذائي: إن مفهوم الأمن الغذائي برز للوجود سنة 1970على يد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وقد تطور من التركيز على البعد الكمي للمشكلة الغذائية باتجاه إعطاء الاعتبارات النوعية والبعد الإنساني أهمية متزايدة. ولقد تعددت المفاهيم بخصوص الأمن الغذائي.

ففي سنة 1975عرفت منظمة الأغذية والزراعة الأمن الغذائي على أنه " القدرة في أي وقت على تموين العالم بالمواد الأساسية من أجل دعم تزايد الاستهلاك الغذائي مع السيطرة على تغيرات الموفور الغذائي والأسعار" [2]

نفس المنظمة تصف الأمن الغذائي على أنه وضعية " تسمح لكل فرد، وفي كل الأحوال من الحصول على غذاء كاف وسليم يمكنه من التمتع بحياة صحية ونشيطة"[3]

يعرفه محمد سليم عبد السلام على أنه " قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام" [4].

يعرف الأمن الغذائي من قبل مجموعة من الباحثين على أنه "تحقيق اكتفاء ذاتي، نسبي في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من التلبية محليا لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموع المواطنين، وذلك دون الحاجة إلى طلب المعونة، أو الاستيراد من الخارج"[5]

إن المفاهيم المقدمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مبنية على أسس إنسانية، تهتم بالإنسان أينما كان في العالم، وبمشكلة الجوع.

فالمفهوم الأول يهتم بتموين العالم كافة بالمواد الغذائية الأساسية من أجل القضاء على مشكلة الجوع. ولا ننكر أن مثل هذا الاهتمام غاية في النبل، ينبعث من الإحساس بالتضامن الإنساني، إلا أنه لا يصلح لبناء اقتصاد وطني سليم حتى تتبناه دولة أو قطر

ما، في سياسته الزراعية.

من منطلق إنساني ولأجل الكرامة الإنسانية كذلك، يهتم المفهوم الثاني، للمنظمة نفسها، بتوفير الغذاء الذي يضمن صحة الإنسان ونشاطه.

إن تصريح روما حول الأمن الغذائي يحمل نفس الانشغال، فهو يؤكد عل حق كل كائن إنساني في تغذية مناسبة وأن يكون في مأمن من الجوع. ولقد تعهدت الدول خلال المؤتمر بتقليص مشكلة الجوع في العالم بحلول 2005 إلى النصف، وهذا كذلك انشغال إنساني منطلقه الأمن الغذائي وهو شيء جميل، لكن العيب كل العيب إن نعتمد هذا المفهوم في حل مشكلاتنا الغذائية كدول تسعى لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وسيادة وطنية.

حسب مفهوم المنظمة، فإن الأمن الغذائي قد يتحقق اعتمادا على الاستيراد من الخارج أو على المعونات والتضامن الدولي ولا عيب في ذلك. لكننا نعتبر أنه عيب في أن تضل سياسة دولة أو قطر ما تعتمد في غذائها على الخارج دون أن تحرك ساكنا لأن الحكمة تقول أنه لا خير في أمة تأكل مما لا تنتج وتلبس مما لا تنسج. وعليه فإننا نرى أن مفهوم الأمن الغذائي كما تقدمه الأمم المتحدة لا يصلح ليكون مبدءا تنبني عليه سياسة زراعية وطنية.

أما محمد سليم في مفهومه للأمن الغذائي فهو لا يعنيه أن يتحقق الأمن المنشود اعتمادا على الخارج، المهم هو توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب. إن محمد سليم نفسه يكتب " إن توفير الأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا، بل ينطوي أساسا على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الحاجيات من خلال تصدير منتجات أخرى، تتمتع في إنتاجها البلاد بميزة نسبية على البلاد الأخرى"[6]

إذا كان المفهوم المعتمد لا يشير إلى ضرورة تغطية قيمة الواردات الغذائية بصادرات يمتلك البلد المعني بشأنها ميزة نسبية، فإن محمد سليم، إثر شرحه للمفهوم، يضيف هذه الضرورة.

مع هذه الإضافة نتساءل هل يكون مقبولا من الجزائر أن تعتمد بنسب كبيرة في تغذية مواطنيها على الخارج لكونها بلدا مصدرا للنفط والغاز؟

أما المفهوم الأخير فيقوم أصلا على الاكتفاء الذاتي الغذائي، أي توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين محليا دون الحاجة للاستيراد من الخارج أو طلب المعونة. من حيث الهدف، فإننا نتفق تماما ونتبنى نفس الغايات. أما من حيث المصطلح فنفضل" الاكتفاء الذاتي الغذائي" لأنه أكثر دلالة على المشكلة وأسبق للظهور.

4.1.1.السيادة الغذائية: مفهوم برز لأول مرة في روما سنة 1996 خلال القمة الغذائية المنظمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

"تقدم السيادة الغذائية على أنها قانون دولي يترك إمكانية، للدول أو مجموعات الدول، وضع سياستها الزراعية الأكثر ملائمة لشعوبها دون أن يكون لذلك أثر سلبي على شعوب دول أخرى. وتشكل السيادة الغذائية قطيعة بالنسبة للتنظيم الحالي للأسواق

الزراعية التي أنتجتها المنظمة العالمية للتجارة" [7]

تعرف منظمة شارل ليوبال مايير لتقدم الإنسان مفهوم السيادة الغذائية على أنه " يقوم على رفض المنافسة العمياء بين المزارعين، الصيادين ومختلف الأنظمة الغذائية من أجل حل مشكلات التغذية، قبل كل شئ، بالقرب من الشعوب ومعها. لتحقيق ذلك، على مختلف مستويات السلطة ـ من المحلية إلى الدولية ـ أن تعمل في هذا الاتجاه. تفيد السيادة الغذائية كذلك أن يخضع السوق الدولي إلى قيم عليا مثل حقوق الإنسان والحق في التغذية خاصة من أجل خلق شكل لتنظيم الأسواق على المستوى الدولي [8]

إن مفهوم السيادة الغذائية يعتني بالكميات الغذائية المتاحة، تمكن الشعوب من هذه الكميات، الاستخدام البيولوجي للأغذية وإشكالية الوقاية وتسيير الأزمات. إن السيادة الغذائية، زيادة على ذلك، تخص الشروط الاجتماعية والبيئية لإنتاج الأغذية بأهمية بالغة. إنها تدعو إلى توزيع أكثر عدل للأرض بين الفلاحين، عند الضرورة بواسطة إصلاح زراعي وآليات صيانة حقوق استخدام العقار.

على المستوى المحلي ، فإن السيادة الغذائية تشجع الإبقاء على الزراعة الجوارية أو المقربة،الموجهة بأولوية لتغذية الأسواق الجهوية أو الوطنية. إنها تدعوا لتشجيع الزراعات المعيشية والزراعة العائلية الصغيرة الحجم نظرا لتميزها بفاعلية كبرى على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مقارنة بالزراعة الصناعية وزراعة المساحات الكبرى حيث يعمل العديد من الأجراء.

أن السيادة الغذائية تشجع أيضا الدول الإفريقية النامية، والتي تعاني من الواردات المدعمة من قبل الدول المتقدمة (خاصة أمريكا، أوروبا ومن ضمنها فرنسا) على حماية أسواقها الداخلية بالرغم من اتفاقيات التبادل الحر للمنظمة العالمية للتجارة.

إن مفهوم السيادة الغذائية يدعوا إلى تجارة دولية عادلة تقوم على.

ـ السماح بدعم الدول للفلاحين بشرط أن لا يقود الدعم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التمكن من التصدير بأسعار تقل عن تكاليف الإنتاج؛

ـ ضمان مستويات أسعار مغرية تمكن الفلاحين من الاستثمار للخروج من البؤس اعتمادا على اتفاقيات جهوية أو دولية للتمكن والسيطرة على الإنتاج (كارتل منتجين مثل ما تطبقه أوباك)؛

ـ السماح لمختلف الدول ومجموعات الدول بوضع، عند الضرورة، حواجز جمركية ملائمة تمكنهم من تطوير زراعتهم؛

ـ تعتبر أن إشباع الحاجيات الغذائية لكافة الإنسانية هو أولوية في المصف الأول، وتعتبر ذلك شرطا أساسيا للسلم والديمقراطية[9]

إن مفهوم السيادة الغذائية يخدم ويدعم مفهوم وسياسات الاكتفاء الذاتي الغذائي، لكونه يفتح مجالات كانت المنظمة العالمية للتجارة قد أوصدتها. فهو يدافع عن مصالح الدول النامية لحمايتها ودعمها في مواجهة سياسات الدول الغنية التي لا تراعي إلا مصالحها. إن مفهوم السيادة الغذائية يسمح ويدعم الدول النامية في وضع السياسات التي تراها تناسبها، ووضع الحواجز الجمركية والقانونية التي تحمي زراعتها، وهو عكس ما تطالب به المنظمة العالمية للتجارة.

2.1. أثر العولمة على مفهوم طبيعة المشكلة الغذائية:

إن المفاهيم التي استخدمت للتعبير عن المشكلة الغذائية اختلفت تبعا لحقبتين مختلفتين، الأولى تمثلت في مرحلة الثنائية القطبية، والثانية في عهد العولمة، أي ما قبل وبعد العولمة.

1.2.1. طبيعة المشكلة الغذائية غداة الثنائية القطبية:

تميزت مرحلة ما قبل العولمة بثنائية قطبية مثلتها الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة وهي دول تتبنى الليبرالية الاقتصادية، وبالجانب الآخر الاشتراكية بزعامة الإتحاد السوفييتي والتي تعتمد الاقتصاد المخطط. شكلا، هذان القطبان نموذجين للدول النامية من أجل النهوض باقتصادياتها وترقية شعوبها.

في هذه الحقبة كان لكل ما هو وطني نبل، يعد المساس به من الممنوعات. لقد كانت، كل جهود ونظريات التنمية الاقتصادية ترمي لبناء اقتصاديات وطنية مندمجة ومتكاملة موجهة لإشباع الطلب الداخلي بهدف القضاء على التبعية للخارج وتحقيق أعلى قدر من الاعتماد على الذات.

من بين نظريات التنمية التي ذاع صيتها آنذاك نظرية التنمية المتوازنة. لقد بنيت هذه النظرية على أساس تكامل أصناف الاستثمارات المختلفة: استثمارات القاعدة الهيكلية، الإنتاجية والاجتماعية. وكان الهدف من النظرية هو بناء اقتصاد تنمو مختلف قطاعاته جنبا إلى جنب لتحقيق التكامل بين وحداته وضمان حركيته ونموه. في ظل التنمية المتوازنة يجد كل قطاع مورديه وعملائه الأساسيين داخل الآلة الاقتصادية الوطنية.

حتى نظرية التنمية غير المتوازنة والتي لها ما يبررها، ركزت على القطاعات المحركة، التي من شأنها جر نمو باقي القطاعات في مرحلة لاحقة من أجل بناء اقتصاديات تجد، قطاعاتها داخلها، جل المتعاملين معها. وشكلت استراتيجيات الصناعات المصنعة إحدى تجارب النظرية.

إن المفاهيم التي استعملت للتعبير عن المشكلة الغذائية للدول النامية خلال تلك الفترة كانت تنسجم مع نظريات التنمية التي شكلت خلفية لتجارب الدول النامية آنذاك. لقد استخدم، مفهوم التبعية الغذائية بالتوازي مع مفهوم الاكتفاء الذاتي. إن المفهومين وجهان لنفس المشكلة، وانعدام أحدهما يعني ثبوت الآخر. حسب المفهومين فإن المشكلة الغذائية تطرح إذا لم يتمكن البلد من تغطية غذائه اعتمادا على ذاته وما تنتجه زراعته. ففي مثل هذه الحالة تكون مصالح ومبادئ البلد مهددة من قبل دول كبرى لا تتوانى في استخدام الغذاء كسلاح لتغليب مصالحها ومبادئها. ومن أجل صيانة السيادة الوطنية والحفاظ على المصالح والمبادئ كان يعد لزاما على الدولة تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي تجنبا لأي تبعية غذائية تضر بالبلد.

2.2.1. طبيعة المشكلة الغذائية في عهد العولمة:

العولمة ظاهرة بزرت للوجود مع سقوط الإتحاد السوفيتي والذي تزعم القطب الاشتراكي. وعليه ظهر القطب الليبرالي وكأنه النموذج الوحيد الذي يحتدى به ومن ثم

تعميمه والرجوع إل معينه في كافة الأحوال. ويستخلص حسن الحنفي وجلال العظم بأن العولمة " مفهوم ذاع في العقد الأخير قصد الترويج لظاهرة اقتصاد السوق الحر، بعد انهيار النظم الاشتراكية في أوربا الشرقية والإتحاد السوفييتي لتكون بداية عالم ذي القطب الواحد " [10]

فالعولمة سعي لتكريس سيادة النظام الليبرالي الحر، فهي تعمل على إلغاء كل الحواجز التي تقف أمام تنقل السلع ورؤوس الأموال بين الدول باستخدام مجموعة من الوسائل منها:

- الشركات متعددة الجنسيات؛
- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛
- والمنظمة العالمية للتجارة.

المنظمة العالمية للتجارة تهدف أساسا إلى إزالة كل الحواجز التي تقف حاجزا في وجه تطور التجارة الخارجية. ففي مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية تهدف اتفاقية المنظمة إلى ما يلي:

- إزالة القيود غير الجمركية واستبدالها بالرسوم الجمركية والتي ينبغي أن تكون مخفضة؛
- إلغاء الدعم المحلي للمنتجات الزراعية بطريقة تدريجية؛
- التوقف عن دعم الصادرات الزراعية.

الأمن الغذائي مفهوم أنتجته العولمة ليحل محل مفهومي التبعية الغذائية والاكتفاء الذاتي اللذان لا يخدمان تطور التجارة العالمية. وعليه صارت المشكلة الغذائية لا تكمن في اعتماد البلد على الواردات في تغذية سكانه، فلا حرج في ذلك. إنها أصبحت تتمثل في عدم قدرة بلد ما في توفير الغذاء لسكانه ويكفيه أن يعتمد عل الاستيراد لتحل المشكلة، وقد قدمنا بهذا الصدد مفهوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ويفهم الأمن الغذائي لدى البعض على أنه ضمان غذاء آمن (غير ضار) وبالقدر اللازم من الحريرات والمغذيات للسكان. وعليه فالأمن الغذائي يفهمه البعض بسلامة وصحية الغذاء.

السيادة الغذائية مفهوم حديث برز في مواجهة سياسات العولمة وفق ما نصت عليه اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. وقد تناولنا هذا المفهوم بشيء من التفصيل في ما سبق. فهو يهدف إلى إخضاع السوق الدولي إلى قيم عليا مثل حقوق الإنسان والحق في التغذية خاصة من أجل خلق شكل لتنظيم الأسواق على المستوى الدولي تخالف ما يطمح الرأسمال العالمي لتحقيقه.

مشكلة الغذاء تستمد خطورتها مما قد يتبعها وينجم عنها من قضايا أخطر، تصل لحد فقدان حرية القرار والتضحية بالمصالح. ولا يعبر عن المشكلة الغذائية بهذه الطبيعة سوى مفهوم التبعية الغذائية والتي لا يمكن تجنبها أو القضاء عليها إلا بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي كما سبق وأن بيناه.

2.تجليات المشكلة الغذائية في الجزائر:

1.2. تطور الإنتاج الغذائي:

1.1.2. تطور الإنتاج الزراعي لبعض المواد الأساسية:

يتميز الإنتاج الزراعي بالتذبذب وعدم الاستقرار، والتطور بالزيادة أحيانا وبالنقصان أحيانا أخرى، وهو ما يدل على عدم التحكم في عملية الإنتاج الزراعي.

فبشأن الحبوب من 32.60 مليون قنطار سنة 1962 انخفض الإنتاج إلى 9.63 مليون قنطار سنة 1994، ثم ارتفع الإنتاج ليبلغ ذروته على الإطلاق 49 مليون طن سنويا 1996، لينخفض إلى أدنى مستوى عرفته الجزائر سنة 1997 فيبلغ 8.70 قنطار فقط. هذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم التحكم في عملية الإنتاج. إن هذا التذبذب مستمر وقد يدل على كون البلد يعتمد كثيرا على سخاء الظروف الطبيعية دون رفع قدراته إلى المستوى المطلوب في مجال الري والتكثيف الزراعي.

يبين حميد آيت عمارة أن مردود الحبوب بالهكتار الواحد يبلغ 70 قنطار في دول أوروبا ولا يتعدى 10 قنطار في الجزائر[11]

إن البقول الجافة تنطبق عليها نفس الملاحظة. فمن 351 ملين قنطار سنة 1990 يرتفع إنتاجها إلى 634 مليون قنطار سنة 1992 لينخفض إلى 383 مليون سنة 1994 ويرتفع إلى 680 مليون سنة 1996 وينخفض سنة 2000 إلى 219 مليون ليعاود الارتفاع التدريجي فيبلغ سنة 2004 حد 580 مليون قنطار. ويدل تطور إنتاج هذا المحصول كذلك على عدم السيطرة على الإنتاج والاعتماد بدرجة كبيرة على الظروف الطبيعية. إن مردود الهكتار الواحد يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا

الجدول (1) تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر

الوحدة: 1 مليون قنطار- 2،3،4 القنطار.- 5 ألف قنطار

الصنف / السنة	الحبوب	البقول الجافة 1	البقول في السباخ 2	الحمضيات 3	الزراعة الصناعية 5
1990	16.25	350890	22607550	28090	1150
1991	38.08	630190	29371790	32356	2289
1992	33.29	633860	30665214	36189	3272
1993	14.52	481470	29638050	36083	5368
1994	09.63	382970	25706200	37599	4590

1995	21.38	414380	32000000	32275	5641
1996	49.00	680000	31467000	33374	4481
1997	08.70	276360	30093740	35040	3734
1998	30.26	450500	32859130	41799	4514
1999	20.21	394650	33158300	45355	6076
2000	09.42	218640	33081560	53263	4910
2001	26.60	384360	33622030	46996	4749
2002	19.53	435340	38374160	51946	5293
2003	42.66	577480	49088610	55993	4440
2004	40.33	580000	54800000	60911	5982

المصدر: الحوليات الإحصائية للجزائر حتى العدد 22 طبعة 2006.
السلسلة الإحصائية، العدد119، فيفري 2005.

وفق ظروف المناخ من سنة إلى أخرى؛ 6 قنطار للهكتار سنة 1991، ثم 3.4 و7.5 فـ 3.5 للسنوات 1994، 1996، 2000. أما متوسط المردود من سنة 1989 إلى 2001 فكان 3.5 قنطار في الهكتار.

أما إنتاج البقول في السباخ فقد عرف تطورا محسوسا مما أدى إلى تحسن مردودها. لقد ازداد الإنتاج ما بين 1990 و2004 بـ: 242%. وارتفع مردود الهكتار الواحد من 75.5 إلى 121.2 سنة 2001.

الحمضيات كذلك، عرف إنتاجها زيادات مستمرة ، كما شهد مردودها تحسنا خلال الفترة؛ 74.4 قنطار في الهكتار سنة 1990، 91.3 سنة 1994، 101.7 سنة 1998، 112.8 سنة 2001.

عرفت الزراعات الصناعية بدورها تطورا ملحوظا وازديادا في مردودها الذي تطور كما يلي: 57.8 سنة 1990، 144.3 سنة 1995، و132.8 سنة 2001.

2.1.2. تطور إنتاج زراعة الأشجار المثمرة:

إن منتجات أشجار الزيتون تعرف زيادات أحيانا وتراجعات رهيبة مرات أخرى؛ 877، 2655، 1241، 3634، 1676 و4688 ألف قنطار خلال سنوات 1991، 1992، 1998، 1999، 2003، 2004 على الترتيب.

الجدول (2) تطور منتجات الأشجار المثمرة الأخرى.
الوحدة: ألف قنطار

السنة	أشجار الزيتون	أشجار الثمور	أشجار التين	فواكه أخرى
199	1779	2059	584	1723

				0
2506	444	2091	877	**1991**
2581	864	2605	2655	**1992**
3147	852	2616	2061	**1993**
2505	457	3172	1701	**1994**
2859	600	2852	1310	**1995**
3612	570	3606	3133	**1996**
2761	467	3030	3195	**1997**
3177	422	3873	1241	**1998**
3986	506	4276	3634	**1999**
3863	543	3656	2504	**2000**
4155	409	4373	2267	**2001**
5031	607	4184	1920	**2002**
5707	633	4922	1676	**2003**
6191	694	4426	4688	**2004**

المصدر : الحوليات الإحصائية للجزائر حتى العدد 22 طبعة 2006.
السلسلة الإحصائية عدد 119، فيفري 2005.

أما مردود الهكتار الواحد فتغير من 6.7 سنة 1991 إلى 17.1 سنة 1992 ثم 8.6 سنة 1995 و23.6 سنة 1999. كل هذا يدل على عدم التحكم في هذه الزراعة، والاعتماد على الظروف المناخية.

أما الثمور فعرف إنتاجها زيادات مستمرة؛ 2059 ألف قنطار، 3172 ألف و3873 ألف 4426 ألف قنطار خلال السنوات المرتبة 1990، 1994، 1998 و2004.

وترجع الزيادات المسجلة إلى زيادة عدد أشجار الثمور بصفة مستمرة؛

6179300 شجرة سنة 1989، و9065610 شجرة سنة 2004.

أما إنتاج شجر التين فضل بين الزيادة والتراجع كما يبينه الجدول، وكانت أرقام السنوات 2002، 2203، 2004 من أحسن النتائج المحققة لكنها لا ترقى إلى مستوى إنتاج 1992 البالغ 864 قنطار؛607، 633، 694 و864 قنطار للسنوات السابقة مرتبة. أما مردود هذه الزراعة فهو في تذبذب شديد 23 كلغ للشجرة سنة 1989 و9 كلغ سنة 1991، ثم 14.9 كلغ للشجرة سنة 1996، فـ 10.2 كلغ للشجرة سنة .2001

3.1.2. تطور موفور المواشي:

إن موفور المواشي عرف تطورات اختلفت من صنف لآخر.

فموفور الخرفان تميز بالثبات خلال الفترة. لقد بلغ عدد الرؤوس من الخرفان17.7 مليون رأس سنة 1990، وبلغ 17.3 مليون رأس سنة 2001. أقل رقم سجل خلال الفترة هو 16.9 مليون رأس سنة 1991، بينما أعلى رقم فسجل سنة، 1999 حيث بلغ عدد الرؤوس 18 مليون.

موفور رؤوس البقر كذلك تميز بالثبات، ولم يعرف الزيادة إلا في أواخر الفترة. فعدد الرؤوس المسجل سنة ،1990 والبالغ 13.9 مليون لم يسجل أحسن منه حتى سنة 1999 حيث بلغ الرقم 15.8 مليون ليصبح السنتين المواليتين:16 و16.1 مليون على الترتيب.

أما المعز فقد عرف الموفور منها زيادات محسوسة. فمن 2.5 مليون رأس انتقل العدد إلى 2.9 مليون سنة 1995، إلى 3.3 مليون سنة 1998، ليستقر سنة 2001 عند 3.1 مليون. وتكون بذلك نسبة الزيادة بين السنتين 1990 و2001 هي 128%.

موفور الجمال عرف تدهورا مستمرا مابين 1971 و1994 حيث كانت أرقامه على التوالي: 158 ألف و114 ألف. وأخذ في التحسن بدءا من 1995و سجل زيادات محسوسة؛ 126، 151،217 و246 على الترتيب خلال سنوات:95، 97، 99 و2001.

4.1.2. تطور إنتاج الغذاء الحيواني.

إنتاج الحليب تقلب بين الزيادة والنقص مما يدل على عدم التحكم في العملية الإنتاجية. فمن 116 ألف لتر سنة 1991 لم يتمكن الإنتاج من تجاوز هذا الرقم حتى سنة 1998 حيث بلغ 120 ألف لتر, بعد ذلك تميز الإنتاج بالزيادة المنتظمة ليبلغ 164 ألف لتر سنة 2001. يعود ضعف إنتاج إلى ضعف مردود البقرة الحلوب. فإذا كان هذا المردود ما بين 8000 و9000 لتر للبقرة سنويا بأوروبا فإنه يبلغ 3000 لتر في الجزائر[10].

تطور إنتاج اللحوم الحمراء تميز بنوع من بالثبات خلال الفترة، حيث سجل سنة 1991 إنتاجا بلغ 260 ألف طن وهو ما يقارب إنتاج سنة 2001 الذي بلغ 256 طن. صحيح، هناك زيادات في بعض السنوات لكنها لا تفي بالمطلوب. ففي سنة 2000 بلغ الإنتاج 306 ألف طن، وعليه تكون الزيادة مقارنة بسنة 1990 بنسبة 25% بعد 10 سنوات. زيادة على ذلك فإن هذه الزيادة غير دائمة ففي السنة الموالية مباشرة انخفض الإنتاج إلى 256 ألف طن فقط. ولقد بلغ الإنتاج للسنتين 2002 و2003 على الترتيب

290 و296 ألف طنا[12]

اللحوم البيضاء عرف إنتاجها تراجعا لم يستدرك لغاية 2001. فبعد أن كان يمثل 223 ألف سنة 1991 طن انخفض تدريجيا ليصل إلى 105 ألاف طن سنة

الجدول (3) تطور موفور المواشي والإنتاج الغذائي الحيواني.

وحدات القياس: 10^3 للجمال، 10^4 للبقر والمعز، 10^5 للخرفان.

للإنتاج: ألف الطن للحوم، 10^6 لتر للحليب،10^6 وحدة للبيض.

الصنف / السنة	موفور المواشي				تطور إنتاج اللحوم			
	خرفان	البقر	المعز	الجمال	الحليب	حمراء	بيضاء	البيض
1990	177	139	247	122	110	245	211	278
1991	169	130	249	126	116	260	223	254
1992	177	133	178	114	123	290	189	207
1993	187	131	268	114	102	295	199	210
1994	178	126	254	114	1057	295	219	230
1995	173	128	278	126	105	297	190	264
1996	176	123	290	136	110	309	94	171
1997	174	126	312	151	105	298	105	190
1998	179	132	326	154	120	300	160	220
1999	180	158	306	217	156	312	107	272
2000	176	160	303	234	158	306	120	283
2001	173	161	313	246	164	256	121	216

المصدر: الحوليات الإحصائية للجزائر حتى العدد 22 الطبعة 2006.
السلسلة الإحصائية العدد 119 فيفري 2005.

1997 ليستدرك بعض ما خسره شيئا فشيئا بعد ذلك ويبلغ 121 ألف طن سنة 2001. عرف البيض كذلك إنتاجه تراجع، من بداية الفترة، لم يستدرك إلا سنة 2000. لقد سجل الإنتاج 278 مليون وحدة سنة 1990 لينخفض ولا يعود لنفس المستوى إلا سنة 2000 حيث بلغ 283 مليون وحدة. سنة واحدة بعد ذلك هبط الإنتاج إلى 216 مليون وحدة فقط.

4.1.2. تطور إنتاج الصيد البحري:

إن إنتاج الصيد البحري ينخفض تارة ويزداد تارة أخرى، حتى وإن عرف تحسنا فإنه لا يحافظ عليه بل سرعان ما يعقبه انخفاضا.

فالسمك الأبيض بعد تسجيله لحوالي 13.2طن سنة 1993 ينخفض إنتاجه دون أن يستدرك نفس المستوى إلا سنة 2003 فيبلغ 13 ألف طن، لينخفض السنة الموالية إلى 10.7 ألف طن وهو مستوى يقارب مستوى سنة 1991.

الجدول (4) تطور إنتاج الصيد البحري.

الوحدة: الطن

السنوات	سمك أبيض	سمك أزرق	قشريات	كلب البحر والسيف
1990	9921.00	78031.00	2635.00	474.00
1991	10375.00	65338.00	3268.00	709.00
1992	8650.00	83599.00	2274.00	751.00
1993	13165.00	83098.00	3944.00	1689.00
1994	12731.00	118189.00	2682.00	1800.00
1995	11699.00	90137.00	2105.00	1931.00
1996	15117.00	94867.00	3477.00	2890.00
1997	10678.00	78372.00	2743.00	2002.00
1998	13046.00	73138.00	3646.00	2504.00
1999	11467.00	72768.00	3253.00	2329.00
2000	10887.00	96337.00	4822.00	1113.00
2001	11572.00	117588.00	3313.00	1150.00
2002	11366.00	117823.00	3988.00	1143.00

2003	13005.00	122748.00	2767.00	1512.00
2004	10676.00	103780.00	2775.00	1419.00

المصدر: الحوليات الإحصائية للجزائر حتى العدد 22 طبعة 2006.

عرف السمك **الأزرق** إنتاجه تطورا معتبرا بين 1991 و1994 حيث ازداد بنسبة 50%، لكنه لم يحافظ على هذه الزيادة، فقد تراجع في السنة الموالية مباشرة بنسبة 31% ليواصل انخفاضه ويبلغ مستوى أقل من إنتاج عام 1990، ثم يعاود الزيادة دون أن يبلغ مستوى سنة 1994.

إنتاج القشريات كذلك غير منتظم، فهو يزداد تارة وينخفض مرات أخرى. ففي 1990 كان إنتاجه 2635 طنا، ولم يزيد الإنتاج عن ذلك إلا بـ: 5% سنة 2004، أي تحقيق إنتاج بلغ 2775 ألف طنا. صحيح، لقد سجل الإنتاج أرقاما قياسية، إلا أن البلد لم يتمكن من الحفاظ عليها، و مثال ذلك عام 2000، حيث بلغ الإنتاج 4822 طنا، لكن الفترات التي تلت تلك السنة عرفت سوى التقهقر.

كلب البحر والسيف سجل إنتاجهما زيادات معتبرة إلى غاية 1996، فمن 474 طنا سنة 1990 صعد مستوى الإنتاج إلى 2890 طنا، مسجلا رقما قياسيا لم يحقق بعد ذلك. لقد تقهقر الإنتاج باستمرار بعد ذلك ليسجل نصف إنتاج سنة 1996 تقريبا: 1419 طنا سنة 2004.

2.2. تطور الواردات الغذائية والميزان التجاري الغذائي:

1.2.2. تطور واردات بعض المواد الغذائية الأساسية:

تطورت واردات المواد الغذائية مابين 1992 و2003 ، بما فيها الأساسية، بشكل كبير. فالحبوب ارتفعت وارداتها من 2.43 مليون طن سنة 1992 إلى 7.8 مليون 1999 أي بزيادة بلغ معدلها 222%. إلا أن واردات هذه المادة سجلت تراجعا محسوسا في السنوات الموالية، حيث انخفضت سنة 2001 إلى 606 مليون طن.

وبلغت فاتورة واردات الحبوب للعامين 2002 و2003 ما قيمته 1.29 و 1.12 مليار دولار على التوالي، مع الإشارة إلى إنه خلال الفترة انخفضت قيمة الواردات بنسبة 13%[13]. ويرجع البعض هذا الانخفاض إلى النتائج المرضية التي حققتها الزراعة منذ انطلاق الخطة الوطنية للتنمية الزراعية سنة 2001. سنة 2004 بلغت واردات الجزائر من القمح 73719.4 مليار دينار حسب الجزائر في أرقام، العدد 35، سنة 2006.

إن نسبة الواردات للإنتاج الوطني من الحبوب تدل على ضعف هذا الأخير في تغطية الحاجيات الوطنية. إن أحسن نسب تحققت خلال الفترة تخص سنتي 92 و96 حيث بلغت النسبة 73% و56%. ولقد بلغت هذه النسبة ذروتها خلال سنتي 1997 و2000 إذ سجلت 470% و796% على التوالي. إن هذه النتائج تدل على تبعية غذائية

حادة تجعل الجزائر من الدول الأكثر اعتمادا على الخارج بخصوص هذه المادة الأساسية. فحسب المجلس الدولي للحبوب، تحتل الجزائر المرتبة الخامسة لاستهلاك الحبوب دوليا، وتعد ثاني بلد عربي بعد مصر من حيث واردات الحبوب.

الجدول (5) تطور واردات بعض المواد الغذائية الأساسية.

الوحدة: حتى 2001 الطن؛ * مليون دولار أمريكي.

السنة	الحبوب	البقول	الحليب	اللحوم	السكر
1992	2428031	161648	423957	19241	507870
1993	3102234	101149	566089	20930	780952
1994	4159162	313171	482630	20276	837337
1995	3704531	222934	404114	30308	710065
1996	2751404	301936	295587	24137	656870
1997	4521816	359940	366452	8970	588776
1998	5189517	242526	409388	24741	800798
1999	7810667	231390	390914	26681	834012
2000	7499212	318976	404466	117978	844628
2001	6606691	267594	467954	4655	969231
2002	1295.7*	160.81*	492.4*	35.35*	267.90*
2003	1123.1*	137.90*	513.70*	87.57*	227.21*

المصدر: حتى 2001 السلاسل الإحصائية، العدد 119، طبعة 2005.

* Statistiques , Site Internet : G:/ Algérie importations de céréales en 2003. htm

انتقلت البقول وارداتها من 162 ألف طن سنة 92 إلى 360 ألف طن عام 97. بعد ذلك أخذت الواردات تتراجع تدريجيا لتسجل 266 ألف طن عام 2001. خلال 2002 و2003 انخفضت فاتورة واردات البقول من 161 مليون دولار إلى 140 مليون دولار. ويمكن ربط انخفاض الواردات بمستويات إنتاج هذه المادة الغذائية والتي سجلت زيادات معتبرة في السنوات الأخيرة.

واردات الحليب ومشتقاته تحتل المرتبة الثانية من حيث القيمة من بين الواردات الإجمالية. لقد بلغت فاتورة واردات الحليب 468 مليون دولار سنة 98، وارتفعت إلى 530 مليون دولار سنة 2001 لتنخفض قليلا سنة 2002 فتسجل 487 مليون دولار[14]، لتعاود الصعود سنة 2003 إلى 514 مليون دولار. حسب الجمارك الجزائرية، فإن واردات الحليب والمنتجات المشتقة منه، قد بلغت خلال السنوات: 2004، 2005 و2006 ما قيمته 745.5، 672.2 و640.1 مليون دولار أمريكي[15].

اللحوم هي الأخرى شهدت وارداتها زيادات متواصلة. فمن 19 ألف طن سنة 92 قفزت الواردات إلى 24 ألف طن عام 96 لتبلغ الذروة سنة 2000 مسجلة 118 ألف

طن. من حيث القيمة زادت واردات اللحوم ما بين 2002 و2003 بنسبة بـ: 147%، إذ قفزت من 35.35 مليون دولار إلى 87.57 مليون دولار.

أما واردات البيض فهي في تناقص محسوس؛ فلقد انخفضت من 10.36 مليون دولار سنة 98 إلى 3.72 مليون دولار عام 2001 ثم 4.35 مليون دولار في 2002.

شهدت مادة السكر كذلك زيادات معتبرة خلال الفترة؛ 508 ألاف طن عام 92، 710 ألاف طن سنة 95 فـ 834 و970 ألف طن للعامين 1999 و2001 على التوالي. من حيث القيمة تطورت واردات السكر كما يلي: 279، 222 ثم 268 مليون دولار خلال السنوات 98، 2000 و2002[16]

2.2.2. تطور إجمالي الواردات والصادرات الغذائية والميزان التجاري الغذائي:

تعد الجزائر أول مستورد للمواد الغذائية على المستوى الإفريقي، أما صادراتها

الجدول (6) تطور الواردات، الصادرات الزراعية والميزان التجاري الزراعي.

الوحدة: مليون دينار

السنة	الواردات	النسبة إلى إجمالي الواردات	الصادرات	النسبة إلى إجمالي الصادرات	رصيد الميزان التجاري الزراعي
1990	16905	19.40	450	0.39	16457-
1991	30860	22.16	957	0.41	29903-
1992	46900	24.87	1800	0.72	48692-
1993	50800	24.78	2300	0.96	45288-
1994	102200	30.05	1200	0.37	92356-
1995	131300	25.58	5300	0.11	127729-
1996	142500	28.60	7400	0.10	129449-
1997	146900	29.29	2200	0.28	144700-
1998	148800	26.94	2000	0.33	142800-
1999	153730	25.17	1567	0.18	152163-

2000	181777	26.33	2431	0.15	179346-
2001	184024	24.06	2170	0.15	181854-
2002	218391	22.82	2770	0.18	215621-
2003	207284	19.79	2703	0.14	204580-
2004	259429	19.74	4749	0.20	284680-

المصدر: الحوليات الإحصائية للجزائر حتى العدد 22، طبعة 2006.

الغذائية فلا تتعدى 0.3% من إجمالي الصادرات, هذا ما أكدته دراسة للقطاع الغذائي للمنطقة أورومتوسطية كما ورد في يومية ليبرتي ليوم 17 نوفمبر 2005.

فمن 17 مليار دينار سنة 1990 ارتفعت الواردات الغذائية إلى 131 مليار دينار سنة 1995 لتصل عام 2000 إلى 182 مليار وتبلغ 289 مليار سنة 2004. صحيح إن تدهور الدينار لعب دورا في تطور قيمة الواردات إلا إن السبب الرئيسي لهاته الزيادات يعود إلى تطور الكميات الغذائية المستوردة.

إن نسبة الواردات الغذائية لإجمالي الواردات كانت دوما تزيد عن 19% وهذا في أحسن الأحوال، ولقد بلغت في سنتي 96 و97 ذروتها حيث سجلت على الترتيب 28.60 و29.29%. أما الصادرات الزراعية فهي جد محدودة إن لم نقل أنها منعدمة فنسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي صادرات الجزائر لا تتعدى 1% في أحسن الأحوال. إن أحسن نسبة سجلت بهذا الصدد كانت سنة 1993 حيث سجلت النسبة 0.96%. بينما سنتي 2003 و2004، بلغت النسبة 0.14 و0.20% على التوالي.

إن هذه الوضعية أسفرت عن عجز دائم في الميزان التجاري الزراعي للجزائر. لقد تطور العجز التجاري الزراعي بشكل رهيب: 16.46 ، 127.73 ، 179.35، 284.70 مليار دينار للسنوات التالية: 1990، 1995، 2000 و2004.

3.أسباب ضعف الإنتاج الزراعي والتبعية الغذائية:

1.3. الظروف الطبيعية الصعبة وغير الملائمة:

1.1.3. تضاريس غير ملائمة وقلة الأراضي الصالحة للزراعة:

إذا كانت الجزائر تمتد على مساحة 2381741 كلم^2 فهذا لا يعني وفرة المصادر الطبيعية التي يمكن للفلاحة استغلالها. فالتضاريس والمناخ اللذان تتميز بهما الجزائر يحددان من قدرات الزراعة ويجعلان عملية الاستغلال الزراعي جد صعبة.

فالتضاريس والمناخ يساعدان على عامل التعرية وفقدان التربة الجيدة عن طريق مياه الأمطار أو الرياح. من جهة أخرى، فالأراضي تتميز على العموم بفقر تربتها،

وتغطي الكثير منها صخور يصعب استغلالها، وتشكل المنحدرات الصعبة جلها.
ـ فالأراضي الصالحة للزراعة نادرة وتقع قرب السواحل، وهي جد محدودة. إن مساحة الأراضي القابلة للفلاحة بلغت 7231350 هكتار سنة 1983، وأصبحت سنة 1990 تشمل 7661380 هكتار لتبلغ سنة 2001 ما مساحته 8193740 هكتار وسنة 2004 بلغت 8321680 هكتار.

رغم عدم كفاية الأراضي الصالحة للفلاحة فان المجهودات المبذولة لكسب أراضي فلاحية جديدة جد محدودة. فالزيادة الحاصلة في مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة كانت بمعدل 15 بالمئة خلال ما يزيد عن 20 سنة أي ما بين 1983 و2004. أمام هذه الزيادة المتواضعة، نجد نصيب الفرد الواحد من هذه المساحة قد تراجع من 0.56 هكتار إلى 0.26 هكتار ما بين 1970 و.2001

2.1.3. قلة الأمطار ومصادر المياه الأخرى:

ـ أما الأمطار فهي تتساقط بغير انتظام لا من حيث الكمية ولا من حيث الفصول. فالأمطار تتساقط عموما خلال الفترة " نوفمبر ومارس ". وقد تتساقط في أوقات غير مناسبة وبغزارة ملحقة أضرارا ببعض المزروعات ومؤدية إلى تعرية الأراضي المنحدرة وفقدان التربة الجيدة. فمعظم الأمطار تذهب سدا، إذ تبلغ المياه الضائعة من الأمطار المتساقطة ما معدله 60%. أما 40%، فقليل منها فقط يخصص للفلاحة والصناعة أو استعمال السكان، أما الجزء الأكبر منها فيذهب ضياعا.

ـ أما مصادر المياه الأخرى فنذكر منها التي توفرها السدود وهي تقدر بـ 5.7 مليار $م^3$. أما المياه الجوفية التي يتوفر عليها البلد فتقدر بحوالي 1.8 مليار $م^3$ في الشمال وما يتراوح ما بين 2 و3 مليار $م^3$ في الجنوب ووفقا لهذه الأرقام تعد الجزائر من الدول التي تتوفر على إمكانيات منخفضة من المياه.

2.3. عجز التكثيف الزراعي: من هذا الجانب تبقى النتائج المحققة دون المستوى المطلوب.

1.2.3. العتاد الفلاحي: فخلال الفترة 1967 ـ 1973 كان مسطرا تحصيل 26400 جرارا و14980 وحدة من عتاد البذر وفرش الأسمدة، و13940 من عتاد النقل، غير أن ما حصل عليه بالفعل كان على التوالي 18436، 10064، 8543.

الجدول (6) تطور مبيعات بعض العتاد الفلاحي (وحدة واحدة)

السنة	جرار بعجلات	حاصدات دارسات	عتاد لمعالجة الأراضي
1990	1942	403	24636
1991	3105	344	24636
199	6130	417	29591

			2
19880	200	3893	1993
13198	170	2092	1994
8588	28	1718	1995
1752	74	1130	1996
461	13	617	1997
1027	64	1473	1998
448	47	1008	1999

المصدر : الحوليات الإحصائية للجزائر حتى 1998 لغاية 96.
السلسلة الإحصائية، العدد119، فيفري 2005 بعد 96.

ولقد كانت النتائج المحققة ضعيفة بالنسبة إلى ما كان مسطرا نهيك عن بلوغ الحاجيات التي تتطلبها الزراعة. ولقد بلغت حظيرة الجزائر من الجرارات، الحاصدات الدارسات وكذلك عتاد المعالجة للأراضي، الأعداد التالية بالترتيب سنة 1987: 89271، 8628 ،40915 وهي أرقام دون الحاجيات نظرا للمساحة الزراعية المتاحة، ونظرا لحاجيات الفلاحة. وقد تطورت المبيعات للقطاع الزراعي من بعض العتاد الفلاحي خلال 1988 - 1999 .

2.2.3. تطور استهلاك الأسمدة: إن استهلاك الأسمدة قد عرف زيادات معتبرة. وقد لعبت الواردات دورا كبيرا في هذه الزيادات. ورغم هذه الزيادات، فان المردود الزراعي قد بقي ثابتا ولم يعرف زيادات مناسبة لحجم الزيادة في استهلاك الأسمدة ويمكننا أن نرجع ذلك إلى:

- توزيع نوع واحد من الأسمدة على كامل التراب الوطني دون أخذ أي اعتبار لاختلاف التربة من منطقة إلى أخرى .

- قلة التجهيزات المستعملة في توزيع الأسمدة ومعالجة الأراضي مما يؤدي إلى توزيع الأسمدة بطريقة عشوائية غير متساوية، فيؤدي ذلك إلى التقليل من الفعالية للكثير من الأسمدة المستعملة.

3.2.3. تطور تسليم المواد الصحية: بخصوص تسليم المبيدات للقطاع الفلاحي فإنها عرفت تراجعا من سنة إلى أخرى. ففيما يخص مبيدات الفطر الجامدة بلغت سنة 86 حوالي 9 مليون قنطار لتسجل سنة 1990 تسليم 5.4 مليون قنطار وتبلغ سنة 1994

حوالي 3.5 مليون قنطار وتبلغ سنة 1999 حوالي 1.1 مليون قنطار فقط. أما المبيدات الجامدة للأعشاب فبلغت 185756، 116591، 58064 قنطار.

الجدول (7) تطور استهلاك الأسمدة ما بين 1979 - 1996 (بالقنطار)

السنة	مركبات	أزوت	فسفات	بوتاس
1984	1280252	1656904	1141613	1816
1989	1451089	760697	471409	18729
1994	1318487	1018727	335993	3607
1995	963666	482750	280778	47786
1996	756697	77883	160517	26991
1997	715614	24236	156692	30148
1998	910249	9012	148910	17842
1999	1936677	20560	148296	9788

المصدر : الحوليات الإحصائية للجزائر حتى 1998 .
السلسلة الإحصائية، عدد 119، فيفري 2005 للسنوات الموالية.

وبلغت تسليمات مبيدات الحشرات للسنوات 1989، 1995، 1999 على الترتيب: 6.2 مليون قنطار، 4.2 مليون قنطار و1 مليون قنطار. يتبين من المعطيات السابقة تراجعا في استخدام المبيدات والمواد الصحية الزراعية مما يكون له بطبيعة الحال أثرا على المردود الزراعي. إن استخدام هذه المواد يتميز بالضعف الشديد إذا ما قرن بالنتائج المحققة على المستوى الدولي.

3.3. قلة الإهتمام بالقطاع الزراعي:

1.3.3. ضعف الاستثمارات الزراعية: لقد حظيت الزراعة بعناية ضعيفة في البرامج الاستثمارية العامة. فنصيبها كان ضعيفا إذا ما قرن بالقطاعات الأخرى أو بحاجيات القطاع نفسه. فخلال الخطط التنموية كلها من 1976 إلى 1989 كان نصيب الزراعية غير كاف لا من حيث التقديرات ولا من حيث الإنجازات.

من خلال الجدول نرى أن الزراعة قد حظيت في أحسن الظروف وخلال الفترة على ما يقرب من 17 بالمئة من إجمالي الاستثمارات، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمتطلبات الواجب بذلها لتنمية القطاع الزراعي وضمان الاكتفاء الغذائي نظرا للنتائج المسجلة على صعيد التبعية الغذائية.

الجدول (8) نصيب الزراعة من الاستثمارات الإجمالية: 1967 إلى 1989

الوحدة: مليون دينار

السنة	زراعة	%	صناعة	%	خدمات	%	إجمالي
69/67	1869	14,9	5400	48,5	3812	34,4	11081
73/70	4140	14,9	12400	44,5	11200	40.7	17740

110217	43,2	47627	48,5	48000	13,2	14590	77/74
161370	37,7	60744	57	91190	5,7	2200	79/78
110217	43,2	199000	38,5	154900	11,7	47100	84/80
550000	54	196800	31,6	174200	14,4	79000	89/86

Source : Ministère de la planification et de l'aménagement du territoire, divers rapports généraux.

بعد سنة 1990 شرعت الدولة في تطبيق سياسة زراعية جديدة، أعيدت على إثرها الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى أصحابها، ليعاد الاعتبار للقطاع الخاص حتى يعمل القطاع الزراعي حسب قواعد اقتصاد السوق. وإذا ما نظرنا إلى مدخلات القطاع الزراعي من حيث عوامل الإنتاج، نلاحظ عدم تطورها كما بيناه سابقا بل في الكثير من الأحيان سجلت تراجعا، وهو ما يدل على ضعف الاستثمار في الزراعة وعدم تحقيق التكثيف اللازم والضروري للنهوض بالزراعة والتخلص من التبعية الغذائية للخارج حتى بعد إصلاح 1990 وإلى يومنا هذا.

2.3.3. مشاكل اليد العاملة: لقد كابدت اليد العاملة الفلاحية من عناية مجحفة سواء من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أو من حيث سياسات التكوين. فما بين 1967 و1977 تراجع عدد العاملين بالقطاع من 918000 عامل إلى 692000 فقط. وقد بلغ عددهم سنة 1984 عدد 856474 عامل. في سنة 2003 بلغ عدد العاملين بالزراعة 1412340 عاملا وهو ما يمثل 21% من إجمالي العمال بكافة القطاعات حيث تبقى النسبة ضعيفة أمام عدد البطالين والأراضي الممكن إصلاحها.

إضافة إلى هذا نسجل أن العاملين اللذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و60 سنة لا يتجاوزون نسبة 28 بالمئة. فالمزارعين اللذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة أو تقل عن 18 سنة يشكلون في معظمهم اليد العاملة بالزراعة في بداية سنوات الثمانينيات.

ومما ساعد على هذه الوضعية نذكر العوامل التالية: فمداخيل العمال بالصناعة قد تضاعفت بكثير جدا مقارنة بمداخيل المزارعين. وقد أدى هذا الأمر ببعض الفلاحين إلى ترك الزراعة وهجرة الأرياف إلى المدن بحثا عن تحسين مداخيلهم ووضعيتهم، إضافة إلى كون المنح العائلية والضمان الاجتماعي وكذلك التقاعد لا يستفيد منهم إلا من يشتغل بمستثمرات الدولة. أما باقي الفلاحين فلا استفادة لهم من هذه الامتيازات مما شجع على ترك الزراعة والهروب إلى المدن لضمان حياة ومستقبل أحسن. قد لوحظ كذلك حرمان المناطق الريفية من الخدمات والهياكل التعليمية والصحية، ففرص التداوي والتعلم كانت أقل بكثير منها في الأرياف عنه في المدن. وقد أدى هذا العامل إلى تشجيع الهجرة من الأرياف إلى المدن. وباختصار نقول أن كل العوامل السابقة قد اجتمعت لتكون عائقا في وجه تنمية الفلاحة الجزائرية ومن هناك عدم قدرة الزراعة على أداء دورها في تلبية حاجيات المواطنين. وأمام عدم القدرة هذه وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى اللجوء المتزايد لاستيراد الحاجيات الغذائية للمواطنين خاصة الأساسية منها. وحتى يومنا هذا يبقى النهوض بقطاع الزراعة وتنميته من الأولويات إذ

لا بد من وضع سياسات عامة وتشجيعات خاصة تكون كفيلة برفع المردود الزراعي والقضاء التدريجي على التبعية الغذائية .

المراجع

1- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت، 1998، ص .86

2-Sécurité alimentaire – Wikipédia, l'encyclopédie libre, 2007, Site Internet : file ://G:/Sécurité alimentaire - Wikipédia.htm

3-Sécurité alimentaire, Care France, Site Internet : File://A :/-----Bienvenue sur Care France-----.htm , 2007, p. 1.

4- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت، ص90.

5- دراسة الأمانة العامة لإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية من 5 إلى 8 ابريل 1980، ص:330.

6- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 230، الكويت، ص.91

7-Souveraineté alimentaire – Wikipédia, l'encyclopédie libre, 2007, Site Internet : file : // G/ Souveraineté alimentaire – Wikipédia.htm p.1.

8-Fondation Charles Léopold Mayer pour le progrès de l'homme, Sécurité alimentaire, Site Internet : G :/ Sécurité alimentaire. Htm , p.2.

9-Souveraineté alimentaire – Wikipédia, l'encyclopédie libre, 2007, Site Internet : file : // G/ Souveraineté alimentaire – Wikipédia.htm p..2.

10- حسن حنفي وخلال العظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، .1999

11-L'Algérie est un pays a risque alimentaire élevé, Site internet : http://www.algerie pyrenees.com/article 6381299.htm/

12- L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2002-2004, N°35, 2006.

13- Statistiques : 2003 L'Algérie a importé plus d'un milliards de dollars de céréales, Site Internet : G :/ Algérie importations de céréales en 2003.htm

14-Evolution des importations des produits agricoles, Site Internet : G:/Evolution des importations des produits agricoles en Algerie.htm P.2.

15-Adem R. Ferrah A., La production laitière en Algérie/ Une production rentable ? Site Internet : G : / Note sur les coûts et la rentabilité des élevages bovins laitiers de la région est de l'Algérie (2005-2007).htm P1.

16-Evolution des importations des produits agricoles, Site Internet : G:/Evolution des importations des produits agricoles en Algérie.htm P.2.